بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / سامية زكى يوسف

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

التطور التاريخي لحقوق المرأة

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدَّمة لنَيْل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

رشا سمير عبد الرحيم على

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

أ.د/ محمد على محجوب (**رئيساً ومشرفاً**)

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

وزير الأوقاف الأسبق.

أ.د/ طه عوض غازى (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه - كلية الحقوق

جامعة عين شمس.

أ.د/ السيد عبد الحميد فودة (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه - كلية الحقوق – جامعة بنها.

أ.د/ أحمد على عبد الحى ديهوم (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

القاهرة ١٤٤٤هـ – ٢٠٢٢م

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

صفحة العنوان

اسم الباحثة : رشا سمير عبد الرحيم على

اسم الرسالة : التطور التاريخي لحقوق المرأة (دراسة مقارنة).

الدرجة العلمية : الدكتوراه

القسم: فلسفة القانون وتاريخه

الكلية : الحقوق

الجامعة : جامعة عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح : ٢٠٢٢

كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

رسالة دكتوراه

اسم الباحثة: رشا سمير عبد الرحيم على

اسم الرسالة: التطور التاريخي لحقوق المرأة (دراسة مقارنة)"

لجنة المناقشة والحكم علي الرسالة:

أ.د/ محمد على محجوب (**رئيساً ومشرفاً**)

أستاذ الشريعة الإسلامية - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

وزير الأوقاف الأسبق.

أ.د/ طه عوض غازى (**مشرفاً وعضواً**)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه - كلية الحقوق

جامعة عين شمس.

أ.د/ السيد عبد الحميد فودة (**عضواً**)

أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه - كلية الحقوق – جامعة بنها.

أ.د/ أحمد على عبد الحى ديهوم (**عضواً**)

أستاذ فلسفة القانون - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة **أجيزت الرسالة** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

﴿ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

سورة هود أية (٨٨).

إهداء

- إلى روح أبى وأمى: كم تمنيت أن تكونا على قيد الحياة وأقبل أيديكما وأنا أضع أول جزء من إنجازات حياتى الذى كان مطلبكما الأول، وأن أرى سعادتكما بنجاحى، وإن يغادرنى الجسد بعلة الموت فإن روحكما تسكن فى قلبى وتسير معى وأعلم كم انتما سعيدان الآن وأتواضع أمامكما بهذا الإهداء إلى روحكما الطاهرة.
- إلى زوجى الغالى: الأستاذ محمود أحمد الجندى المحامى بالنقض السند والداعم وشريك حياتى ورفيق الكفاح، والذى لم يبخل بوقت أو جهد من أجل ظهور بحثى هذا إلى النور، أزف إليك هذا الإهداء حبًا وتقديرًا لك.
- إلى عمتى الغالية: التى بذلت الغالى والنفيس، وكانت دعواتها ونصائحها حافزًا فى دراستى وحياتى، لكى منى كل التقدير.
- إلى أخى الغالى عمرو سمير: السند والعضد صاحب أكبر فضل فى وصولى إلى أعلى درجة علمية كنت أتمناها طوال حياتى، لك منى كل الحب والإمتنان، وإلى أبناء أخى سمير وسيف.
- إلى أبنائى وبناتى الأحباء: لارا، وعمر، وعمرو ، ونورهان، ومنة الله، الذين اقتطعت من وقتهم الكثير ولطالما قصرت تجاههم لأجل اتمام دراستى.

الباحثة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد سيد المرسلين "صلى الله عليه وسلم"، وإمام المتقفين، والمبعوث رحمة للعالمين، وعلي آله وصحبه أجمعين، وبعد،،

الشكر لله – عز وجل– الذي وفقني لإتمام رسالتي المتواضعه، فله الحمد حمدًا كثيرًا يليق بفضله وكرمه.

ثم يطيب لي أن أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلي **الأستاذ الدكتور/ محمد علي محجوب، أستاذ الشريعة الإسلامية – كلية الحقوق– جامعة عين شمس** لتفضله بقبول الإشراف علي هذه الرسالة، فأفاض علي بعلمه الغزير ومتابعته وجهده المتواصل، فكان خير عون لي، فجزاه الله خير الجزاء وجعل هذا الجهد والعمل في ميزان حسناته.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذى العالم الجليل **الأستاذ الدكتور/ طه عوض غازى ، أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق– جامعة عين شمس.** والذى كان عونًا لى دائمًا بتوجيهات سيادته، ولما لمست فيه من صبر وعطف الأباء، الذى كان وسيظل دائمًا مثلًا أعلى لى فى مجال البحث العلمى.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى عضوى لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور/ السيد عبد الحميد فودة. أستاذ ورئيس قسم فلسفة القانون وتاريخه – كلية الحقوق – جامعة بنها.

الأستاذ الدكتور/ أحمد على عبد الحى ديهوم. أستاذ فلسفة القانون – كلية الحقوق – جامعة عين شمس، لتفضلهما برحابة صدرٍ وطيب نفسٍ مناقشة رسالتي وإبداء ملاحظاتهما العلمية البنائة التي أثرت الرسالة، فلهما مني كل الاحترام والتقدير، أسال الله أن يجزيهما خير الجزاء.

وأسال الله العلي القدير أن يتقبل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، فما كان توفيقي فمن الله، وما كان من تقصير فمن نفسي.

الباحثة

مقدمة

أولًا: موضوع البحث

إن فكرة حقوق الإنسان أصبحت من الأمور ذات الأهمية فى المجتمعات المعاصرة واستقرت فى الضمير الإنسانى، وهى الحقوق التى تثبت للإنسان منذ ولادته، فهى ذات قيمة إنسانية رفيعة يجب على المجتمع احترامها وعدم المساس بها أو تقييدها، فإذا كانت قضية حقوق الإنسان على وجه العموم من القضايا التى تشغل الرأى العام – الوطنى أو العالمى – فحقوق المرأة هى إحدى قضايا حقوق الإنسان الشائكة التى أُثيرت فى الماضى والحاضر، وهذا الاهتمام بقضية المرأة يرجع إلى ما عانت منه المرأة عبر التاريخ من تمييز نال من كرامتها الإنسانية، وأدى إلى حرمانها من ممارسة حقوقها فى الحياة العامة أو الخاصة.

وسوف أتناول فى هذا البحث مفهوم حقوق المرأة وإطارها الدستورى والقانونى، وما نص عليه الدستور من حقوق للمرأة وما أغفله من حقوق لها.

وتدور فكرة البحث حول التطور التاريخى لحقوق المرأة عبر الحضارات الشرقية والغربية القديمة، وهو ما يتطلب الدراسة التاريخية لعصور هذه الحضارات ومدى تطور حضارة كل عصر على حدة؛ لأن نظرة العصر ذا الحضارة المتطورة للمرأة وحقوقها تختلف عن نظرة العصر ذى الحضارة الراكدة لحقوق المرأة.

وسوف أُلقى الضوء على بعض حقوق المرأة ومركزها القانونى فى بعض العصور التاريخية القديمة، بداية من العصر الفرعونى، ثم العصر اليونانى ومن بعده العصر الرومانى مرورًا بحقوقها فى الشريعة اليهودية، العصر الجاهلى قبل ظهور الإسلام ثم حقوق المرأة وارتباطها بشخصها كإنسان له حق العيش وممارسة الحياة العامة والخاصة مع ظهور الإسلام.

فأوضاع المرأة تؤثر بالسلب والإيجاب على كافة أوضاع العمران البشرى فى عمومه؛ لأن المرأة لا تعيش منفردة فيه، وإنما هى الأم لأبنائها والبنت لوالدها والأخت لإخواتها والزوجة لزوجها، وهى تؤثر فى هؤلاء جميعهم وتتأثر بهم.

ومع ظهور حركات التحرر الوطنى والاستقلال السياسى لدول العالم الثالث فقد أصبحت قضية المرأة وحقوقها فى مركز الفكر والفعل الإنسانى ليس فقط فى الدول المتقدمة، بل فى الدول النامية أيضًا.

وقد لعبت المنظمات الدولية دورًا بارزًا فى تبنى قضايا المرأة ومحاولة تأسيس إجماع دولى مستقر نسبيًا حول الحصول على حد أدنى من الحقوق الإنسانية، حيث أخذت زمام المبادرة فى الدعوة إلى تبنى الدول المختلفة لهذه الرؤى والتصورات الجديدة من خلال بلورة هذه الأفكار فى صورة مواثيق دولية، ودعوة الدول المختلفة إلى مناقشتها، والتصديق عليها، وتدعيم تنفيذها، وتقديم تقارير عن مدى التزامها بالسعى إلى تنفيذ ما جاء بها.

إن تنامى الاعتراف الدولى بحقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق المرأة بصفة خاصة، خلال القرن العشرين أدى إلى أن مفاهيم هذه الحقوق أصبحت تجاوز إطار السيادة الوطنية إلى إطار النظام الدولى بالكامل، وجعلها جزءًا لا يتجزأ من المعايير الدولية التى تبنتها الشعوب المتحضرة كقاعدة للتعامل فيما بينها، الأمر الذى ساهم فى ترسيخ حقوق الإنسان وحقوق المرأة، وقد تجلى ذلك فى إبرام العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بوجه عام، وحقوق المرأة بوجه خاص، مع اعتبار مساواة المرأة بالرجل فى الحقوق مبدأً أساسيًا من مبادىء القانون الدولى، وقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية التى جذبت اهتمام الرأى العام العالمى بحقوق المرأة، وسلطت الأضواء على المشاكل الأساسية والتى تعانى منها، وأسهمت فى توعية النساء بحقوقهن، حيث اقترحت محاور تلك المؤتمرات عددًا من الأهداف الاستراتيجية للنهوض بالمرأة، وتمكينها من التمتع بكافة حقوقها وحرياتها الأساسية.